

نشرة



المؤسسة العربية لضمان
الاستثمار وائتمان الصادرات
The Arab Investment & Export
Credit Guarantee Corporation

ضمان الاستثمار

الفصلية

عدد (يناير - مارس 2021)

تصدر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان)

اتجاهات التجارة الخارجية
في العالم والدول العربية

ملف شامل

يرصد التغيرات

في عام 2019

واتجاهات عامي

2020 و 2021

في ظل كوفيد 19



www.dhaman.org





محتويات النشرة

3	الافتتاحية
4	أنشطة المؤسسة
8	اتجاهات التجارة العالمية لعام 2020 في ظل كوفيد 2019
12	تجارة السلع والخدمات في الدول العربية لعام 2019
16	التوزيع الجغرافي والسلعي للتجارة العربية
18	التجارة العربية البينية
19	آفاق التجارة العربية

للاستفسار عن محتويات النشرة وطلب نسخة

aeldabh@dhaman.org	أحمد الضبع رئيس وحدة البحوث والنشر
anis@dhaman.org	انيس وسلاتي خبير إحصائي
aymang@dhaman.org	ايمن غازي سكرتير

+965-24959529

المؤسسة العربية لضمان
الإستثمار وائتمان الصادرات
The Arab Investment & Export
Credit Guarantee Corporation



أول هيئة متعددة الأطراف لتأمين الاستثمار في العالم

من الخبرة المتراكمة في المنطقة العربية
في تأمين
المستثمرين والمصدرين
والمؤسسات المالية
ضد المخاطر التجارية والسياسية

47

عاماً

STANDARD & POOR'S Rating
بنظرة مستقبلية مستقرة
AA-

تأسست (ضمان) عام 1974 كهيئة عربية مشتركة مملوكة من قبل حكومات الدول العربية بالإضافة إلى أربع هيئات مالية عربية، وتتخذ من دولة الكويت مقراً لها، وتعمل على تحقيق الأهداف التالية:

- تشجيع تدفق الاستثمارات العربية والأجنبية المباشرة إلى الدول العربية من خلال تأمين تلك الاستثمارات الجديدة والقائمة ضد المخاطر السياسية مثل المصادرة والتأميم، وعدم القدرة على التحويل، والحروب والاضطرابات الأهلية والارهاب، والإخلال بالعقد.
- دعم الصادرات العربية، وواردات السلع الاستراتيجية والرأسمالية من خلال تأمينها أو تأمين تمويلها ضد المخاطر السياسية، وكذلك المخاطر التجارية مثل الإفلاس والعجز عن السداد.
- دعم التجارة المحلية وعمليات الاجارة والتمويل والتخصيم في الدول العربية، من خلال خدمات التأمين المقدمة للمستثمرين والمصدرين والمقاولين والمؤسسات المالية.
- نشر الوعي والترويج لمناخ الاستثمار والتصدير والتأمين ضد المخاطر التجارية والسياسية في الدول العربية، من خلال البحوث والمعلومات، وتنظيم المؤتمرات والاحداث، وتقديم المشورة والدعم للجهات ذات الصلة في المنطقة.



المقر الدائم للمنظمات العربية

دولة الكويت

ص.ب 23568

الصفاء 13096

تقاطع طريق المطار

وجمال عبد الناصر

www.dhaman.org

+965 2495 9555

الافتتاحية

تنوع الصادرات العربية جغرافيا وقطاعيا

شهدت التجارة العالمية خلال العام 2020 أسوأ أداء منذ الازمة المالية العالمية، مع توقعات لـ "الاونكتاد" بتراجع قيمة التجارة السلعية بمعدل 5.6%، وهبوط قيمة التجارة في الخدمات بمعدل 15.4%. حيث جاءت جائحة كورونا لتعمق من خسائر التجارة العالمية في السلع والخدمات، وذلك بعد هبوطها بمعدل 1.7% خلال العام 2019، جراء بطء معدلات النمو، وتأثير التوترات التجارية بين القوى الرئيسية في العالم.



المدير العام

عبد الله أحمد الصبيح

• التركز الجغرافي تواصل أيضا في الأسواق. حيث تستحوذ قائمة أهم 10 دول مصدرة الى المنطقة على نحو 56% من مجمل واردات الدول العربية، فيما تستحوذ أهم دول مستوردة من المنطقة على 58% من صادرات الدول العربية.

• مثلت التجارة العربية البينية ما نسبته 15.5% من مجمل التجارة العربية السلعية الخارجية في المتوسط، في حين مثلت التجارة البينية الخليجية أكثر من نصف تلك القيمة خلال العام 2019.

المؤشرات السابقة وغيرها من مؤشرات رصد الاتجاهات والتغيرات في الأداء وهي عديدة تكشف وجود دوافع مهمة لضرورة مواصلة التحرك على مستوى الدول وعلى المستوى الإقليمي لتنوع صادرات الدول العربية وتخفيف تركيزها القطاعي بالاعتماد الواضح على المواد الأولية ولاسيما النفط، وكذلك تركيزها الجغرافي اعتمادا على عدد محدود من اللاعبين والأسواق، وذلك من أجل تقليل مخاطر التعرض لصددمات اقتصادية نتيجة التغيرات الحادة في مستويات الطلب والأسعار لسلع أو أسواق معينة.

وفي هذا السياق تؤكد المؤسسة على مواصلة سياستها الرامية لتعزيز جهود زيادة صادرات المنتجات العربية، وواردات السلع الاستراتيجية والرأسمالية لدول المنطقة، وذلك عبر خدماتها التأمينية المتنوعة المقدمة للمصدرين من المنطقة والمؤسسات المالية الممولة لعمليات التجارة الدولية في الدول العربية. وذلك لحمايتهم من المخاطر التجارية والسياسية التي قد تتعرض لها أعمالهم. وبما يؤدي في النهاية الى نمو الصادرات العربية وخصوصا من السلع غير النفطية.

على المستوى العربي كان التأثير أكثر حدة، فبعد تراجع تجارة السلع والخدمات في الدول العربية بمعدل 3.8% عام 2019 حسب الاونكتاد، يتوقع صندوق النقد الدولي ان تزداد وتيرة التراجع الى 22% عام 2020، وذلك متأثراً بالجائحة واجراءات الاغلاق المصاحبة لها، إضافة الى هبوط أسعار النفط، بمعدل يتجاوز 32% خلال نفس العام.

ومن واقع تحليلنا المتواصل لأداء تجارة السلع في الدول العربية التي تمثل نحو 4.9% من مجمل التجارة العالمية و11% من مجمل تجارة الدول النامية لعام 2019 يمكننا استخلاص مجموعة من الخصائص الرئيسية وأبرزها ما يلي:

• لازالت المواد الأولية بأنواعها تمثل الحصة الأكبر من صادرات الدول العربية السلعية بنسبة تتجاوز 74% على أقل تقدير خلال العام 2019. كما مثل النفط نحو 60% من هذا الإجمالي، وفي نفس السياق يبرز مؤشر تنوع الصادرات التباين الكبير فيما بين دول المنطقة. حيث يشير الى ارتفاع درجة التنوع في دول المشرق العربي وبعض دول المغرب العربي، مقابل تراجعها في بقية الدول وخصوصا المصدرة للنفط. في المقابل وكالمعتاد استحوذت السلع المصنعة على الحصة الأهم من واردات الدول العربية السلعية من الخارج بنسبة 66% لعام 2019.

• استمر التركز الجغرافي خلال العام 2019، على صعيد اللاعبين العرب الرئيسيين في مجال التجارة السلعية. حيث تساهم 10 دول عربية بأكثر من 94% من مجمل صادرات المنطقة، في مقابل استحواذ 10 دول على 87% من مجمل وارداتها. بل ان نصف الصادرات والواردات تقريبا تساهم بهما دولتان فقط.

مجلس إدارة "ضمان" يعقد اجتماعه الأول لعام 2021

"آفاق الاقتصادات العربية لعام 2020 في ظل جائحة كوفيد 19"، تناولت الاقتصاد العربي في ظل الجائحة، وملفا كاملا عن

أداء 20 اقتصادا عربيا بالتركيز على مؤشرات النمو والأداء الخارجي.

كما أطلع المجلس على تقرير الخطة التسويقية لإدارة العمليات للعام 2021 ومدى تأثير جائحة كورونا على نشاط المؤسسة، بالإضافة إلى خطة تطوير نشاط وحدة ضمان الاستثمار، وكذلك خطة لتفعيل دور المؤسسة في الإعلام الإلكتروني، وأطلع المجلس أيضاً على أعمال إدارات العمليات والاستثمار المالي والقانونية.

وتداول المجلس كافة بنود جدول الأعمال، وأصدر بشأنها القرارات والتوجيهات اللازمة، وفقاً لما يلي:

- التصديق على محضر الاجتماع السابق وقراراته.
 - تقرير المدير العام عن نشاط المؤسسة للفترة من 2020/9/1 إلى 2020/12/31.
 - مذكرة في شأن ترتيبات اجتماع مجلس المساهمين في دور انعقاده الثامن والأربعين ومشروع جدول أعماله.
 - الاطلاع على توصيات لجنتي الاستثمار والتدقيق.
 - مذكرة في شأن تعيين ممثلي دولة قطر وجمهورية السودان لعضوية مجلس إدارة المؤسسة.
- هذا وقد تقرر أن يتم عقد اجتماع مجلس الإدارة الثاني لسنة 2021 بعد التنسيق مع السادة أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.

المجلس أخذ علماً بتقرير المدير العام بشأن أنشطة المؤسسة خلال الربع الرابع من 2020

عُقد الاجتماع الأول لمجلس إدارة المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان) يوم

الثلاثاء الموافق 2021/3/2 بمقر المؤسسة في دولة الكويت، عبر تقنية الاتصال المرئي عن بعد، وبحضور عضو مجلس الإدارة سعادة السفير/ جمال عبد الله الغانم ممثل دولة الكويت.

وقد أخذ المجلس في هذا الاجتماع علماً بتقرير المدير العام بشأن نشاطات المؤسسة خلال الفترة من 2020/9/1 إلى 2020/12/31، الذي أشتمل على ثلاثة فصول هي: عمليات الضمان، الأنشطة المكتملة والتقرير المالي.

حيث تلقت المؤسسة خلال فترة التقرير (418) طلباً لضمان الاستثمار وتأمين الائتمان بقيمة 583.83 مليون دولار. منها (160) طلب تأمين ائتمان صادرات بقيمة 223.67 مليون دولار و(70) طلب تأمين ائتمان تجارة داخلية بقيمة 23.59 مليون دولار.

تقدم بهذه الطلبات شركات ومؤسسات مالية من (7) دول عربية و(3) دول أجنبية جاءت في مقدمتها دولة الكويت بنسبة 33.23% تلتها مملكة البحرين بنسبة 17.48% ثم دولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة 16.87% ثم المملكة العربية السعودية بنسبة 10.08%. وقد أشاد المجلس بالنتائج التي حققتها المؤسسة خلال فترة التقرير.

وفي مجال الأنشطة المكتملة والخدمات المساندة، واصلت المؤسسة جهودها في استكمال تطوير الأنشطة المكتملة والخدمات المساندة، عبر توزيع الإصدارات وتحميلها على الموقع الشبكي للمؤسسة بهدف إتاحة الفرصة للمتابعين والمهتمين للاطلاع، حيث تضمنت النشرة الفصلية الرابعة لعام 2020 دراسة بعنوان

تطوير نشاط

ضمان الاستثمار وخطة لتفعيل دور المؤسسة في الإعلام الإلكتروني

418 طلباً لضمان الاستثمار وتأمين

الائتمان بقيمة 583.8 مليون دولار خلال الربع الرابع لعام 2020

ستاندرد آند بورز تؤكد تصنيفها لـ "ضمان الاستثمار" بدرجة AA-



**التقرير أشار لمتانة
المركز المالي للمؤسسة
ونموذج أعمالها وكفاية
رأس مالها وسيولتها
المالية الممتازة**

أكدت وكالة ستاندرد آند بورز تصنيف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات "ضمان" بدرجة AA- مع مراجعة النظرة المستقبلية من مستقرة الى سلبية. وأرجعت الوكالة في تقريرها الصادر بهذا الشأن تأكيد تصنيف "ضمان" بدرجة AA- إلى متانة مركزها المالي ونموذج أعمالها وكفاية رأس مالها وسيولتها المالية الممتازة.

الآن، رغم التحديات التي تشهدها أسواق عملها جراء فيروس كورونا المستجد والإجراءات المصاحبة له، يعود إلى متانة مركزها المالي ونموذج أعمالها وكفاية رأس مالها وسيولتها المالية الممتازة.

وأوضح أن المؤسسة تسعى لمواجهة التحديات ومنها تراجع حجم الأنشطة الاستثمارية والتجارية عبر تكثيف أنشطتها التسويقية وتوسيع النطاق الجغرافي لأعمالها في عدد من الأسواق الجديدة، مع مواصلة دعم وكالات تأمين ائتمان الصادرات الوطنية العربية من خلال مختلف اتفاقيات إعادة التأمين، وذلك في إطار رسالتها الرامية إلى بناء القدرات التأمينية في الدول الأعضاء.

مجلس التعاون الخليجي بشكل متواضع ما بين 2 و3% في المتوسط.

وأكد السيد/ عبد الله أحمد الصبيح، المدير العام للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات "ضمان" أن نجاح المؤسسة في المحافظة على تصنيفها الائتماني المرتفع منذ عام 2008 وحتى

وأضافت وكالة ستاندرد آند بورز أن استمرار ارتفاع السيولة المالية لـ "ضمان" يمثل عاملاً قوياً في تصنيفها مقارنة بهيئات الضمان متعددة الأطراف الأخرى. كما أشارت إلى استقرار وتواصل الدعم من قبل مساهميها على الرغم من ارتفاع مخاطر الأعمال في عدد من الدول الأعضاء.

وفي ظل استمرار وباء كوفيد 19 وبطء حملة التطعيم في مختلف الاقتصادات الناشئة، تتوقع وكالة ستاندرد آند بورز أن يكون عام 2021 مليئاً بالتحديات بالنسبة للمؤسسة حيث تتوقع أن يتعافى الناتج المحلي الإجمالي في معظم الدول الأعضاء بالمؤسسة بما في ذلك دول

مواجهة التحديات

**عبر تكثيف المؤسسة
لأنشطتها التسويقية وتوسيع
النطاق الجغرافي لأعمالها**

"ضمان" توقع اتفاقية لإعادة التأمين

لصالح الشركة الأردنية لضمان القروض



المؤسسة العربية لضمان
الإستثمار وائتمان الصادرات
The Arab Investment & Export
Credit Guarantee Corporation



تسهيلات ائتمانية لعملائهم القائمين والجدد وفي نفس الوقت حماية مستحقاتهم ضد المخاطر المحتملة لعدم سداد المبالغ المستحقة على عملائهم والحصول على تعويض مناسب في حالة تحقق الخطر.

يذكر أن الأردنية لضمان القروض هي شركة مساهمة عامة محدودة تأسست في 17 أبريل من العام 1994، وتهدف إلى توفير الضمان لمخاطر القروض التي تمنحها البنوك التجارية للمشروعات الإنتاجية المجدية ذات الحجم الصغير أو المتوسط المملوكة من قبل القطاع الخاص والعاملة في الأردن في كافة المجالات الاقتصادية المنتجة وتقوم بدور الهيئة الوطنية لتأمين ائتمان الصادرات الأردنية.

وأكد حرص المؤسسة على تعزيز دورها الذي يستهدف تعزيز صادرات الدول الأعضاء، مشيراً إلى أن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات "ضمان" تساهم في العديد من اتفاقيات إعادة التأمين الخاصة بهيئات تأمين ائتمان الصادرات بالدول العربية وذلك لزيادة قدراتها التأمينية في مجال خدمة للمصدرين.

وأضاف الصبيح انه وبموجب هذه الاتفاقية ستقوم المؤسسة بدور القائد لإعادة تأمين حصة من عمليات تأمين ائتمان الصادرات الوطنية الأردنية ضد المخاطر التجارية وغير التجارية التي يتعرض لها المصدرون الأردنيون في الأسواق الدولية، مما يتيح لهم زيادة القيمة التنافسية لصادراتهم عبر توفير

وقعت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان) اتفاقية لإعادة تأمين ائتمان الصادرات الأردنية بالحصص النسبية لفائدة الشركة الأردنية لضمان القروض، وذلك بالتعاون مع المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات التي تساهم بحصة في الاتفاقية. ووقع الاتفاقية السيد/ عبد الله أحمد الصبيح بصفته المدير العام للمؤسسة العربية، والسيد / اسامة القيسي بصفته الرئيس التنفيذي للمؤسسة الإسلامية، والدكتور/ محمد الجعفري بصفته المدير العام للشركة الأردنية.

ورحب السيد/ عبد الله أحمد الصبيح المدير العام للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات بالتعاون مع المؤسسة الإسلامية والشركة الأردنية،

المؤسسة حريصة على زيادة القدرة
التأمينية لهيئات تأمين ائتمان
الصادرات العربية لخدمة المزيد
من المصدرين

"ضمان" ستقوم بدور القائد لإعادة
تأمين حصة من عمليات تأمين ائتمان
الصادرات الوطنية الأردنية ضد
المخاطر التجارية وغير التجارية

عروض تأمينية لمستثمرين ومصدرين ومؤسسات مالية في الكويت والسعودية والبحرين وقطر ومصر

التواصل مع عدد
من وسطاء
التأمين الدوليين

تواصلت "ضمان" خلال الربع الأول من العام 2021 مع عدد من المصدرين والمستثمرين والمؤسسات المالية ووسطاء التأمين، وأصدرت عروضاً تأمينية لعدد من

المستثمرين والمصدرين والمؤسسات المالية في كل من الكويت والبحرين وقطر ومصر إضافة الى السعودية من خلال المكتب الإقليمي في العاصمة الرياض وذلك لتسويق مختلف منتجات تأمين ائتمان الصادرات وضمان الاستثمار وتأمين تمويل التجارة.

كما أصدرت المؤسسة دليلاً تعريفياً يستهدف وسطاء التأمين الدوليين لتعريفهم بمختلف المخاطر التي تغطيها وشروط الصلاحية للضمان من حيث طبيعة العمليات الصالحة للتأمين والدول المؤمن لها وعليها والجهات الممكن استفادتها من التغطية التأمينية التي تقدمها وغيرها من المعلومات الهامة الأخرى.

كذلك تم خلال الفترة التحديث الدوري لمحتوى الموقع الشبكي للمؤسسة وتزويد النشرات الفصلية "ضمان الاستثمار" بخلاصات عن مختلف أنشطة إدارة العمليات.

"ضمان" أبرمت 51 عقداً و17 ملحقاً بقيمة 554.3 مليون دولار خلال 3 أشهر

أبرمت المؤسسة 51 عقداً و17 ملحقاً لتأمين ائتمان الصادرات والتمويل التجاري بقيمة 554.3 مليون دولار، وذلك خلال الربع الأول من العام 2021.

وكانت المؤسسة قد تسلمت طلبين أوليين لضمان الاستثمار، بقيمة 22.5 مليون دولار، كما تسلمت 178 طلباً لتأمين ائتمان الصادرات والتمويل التجاري من شركات وبنوك في 8 دول عربية ومن جهتين أجنبيتين بلغت قيمتها حوالي 517.4 مليون دولار، كما تسلمت 17 استفساراً لتأمين التمويل التجاري بلغت قيمتها حوالي 327.4 مليون دولار.

اتجاهات التجارة العالمية لعام 2020 في ظل كوفيد 19

انخفاضها في الأشهر الأولى من الوباء، بل وانتعشت بقوة في الربع الثالث، وبلغ مستوى صادراتها للأشهر التسعة الأولى من عام 2020 نفس مستوى الفترة المناظرة من عام 2019. هذا الى جانب التحسن في أداء عدد من دول أفريقيا وأمريكا اللاتينية.

في المقابل تأخرت عملية الانتعاش في العديد من الاقتصادات الرئيسية الأخرى، وظلت الواردات والصادرات أقل من مستويات عام 2019 في روسيا وكندا والبرازيل والهند واليابان وروسيا. بسبب انكماش تجارتها بمعدلات ما بين المعتدلة والحادة خلال الأشهر التسعة الأولى من العام 2020.

أما قطاعيا فلا تزال قيمة التجارة الدولية في قطاعي الطاقة والسيارات أقل بكثير من مستوياتها في عام 2019، في مقابل ارتفاع الطلب على منتجات الحماية الشخصية والمطهرات وأدوات التشخيص وأجهزة التنفس بالأكسجين وغيرها من معدات المستشفيات ذات الصلة بمكافحة الفيروس، مع الأخذ في الاعتبار أن الزيادة في هذه التجارة أفادت بشكل أساسي سكان الدول الأكثر ثراء، كما ارتفع الطلب أيضا على معدات الاتصالات وآلات المكاتب، والمنسوجات والملابس.

وبافتراض السيطرة على الوباء، فإن التوقعات للعام 2021 هي أن تترد التجارة الدولية إلى مستويات عام 2019. ولكن مع بعض الحذر نتيجة اضطراب سلاسل القيمة العالمية تحت تأثير الفيروس، الى جانب قضايا التجارة التي لم يتم حلها بين بعض الاقتصادات الرئيسية.

تراجعت التجارة العالمية بشدة جراء جائحة كورونا، والإجراءات المصاحبة لها، وخصوصا قطاع الخدمات الذي يعد الأكثر تضررا، وذلك بانخفاضه إلى مستويات عقد التسعينيات، فوفقا لكتيب إحصاءات الأونكتاد لعام 2020 من المرجح أن تنخفض تجارة الخدمات بنسبة 15.4% في عام 2020 مقارنة بعام 2019، وهو ما يعد أكبر انخفاض منذ عام 1990، تأثرا بالتراجع الكبير في أنشطة السفر والنقل والسياحة.

وفقا لأحدث نشرات الأونكتاد الصادرة في ديسمبر 2020، من المتوقع أن تتراجع أيضا التجارة العالمية في السلع جراء الجائحة وتنخفض قيمتها بنسبة 5.6% في عام 2020 مقارنة بالعام 2019. ورغم انها التوقعات الأكثر تفاؤلا الصادرة عن المنظمة، مقارنة بالتوقعات السابقة، فإن هذا التراجع سيكون الأكبر في تجارة السلع منذ هبوطها القياسي بنسبة 22% عام 2009.

وقد شهد الربع الثاني وخصوصا شهري أبريل ومايو من عام 2020 أكبر انخفاض للتجارة العالمية للسلع مقارنة بالربع نفسه من عام 2019. فيما قلت حدة التراجع في الربع الثالث من العام. ورغم أن اتجاهات التجارة للنصف الثاني، لا تزال سلبية على أساس سنوي، فإنها جاءت أفضل مما كانت عليه خلال النصف الأول. تأثرا إلى حد كبير بالأداء الإيجابي للصين.

جغرافيا لم تسلم أي منطقة من تراجع التجارة الدولية خلال عام 2020، ولكن الهبوط كان أكثر وضوحا في البلدان المتقدمة، لا سيما فيما يتعلق بالصادرات. في المقابل ظهرت اتجاهات التعافي بشكل واضح في شرق آسيا. وقادت الصين التعافي واستقرت صادراتها، بعد



معدلات النمو في قيمة تجارة السلع في العالم بالدولار



هبوط التجارة
شمل جميع
مناطق العالم
وخصوصا الدول
المتقدمة
خلال 2020

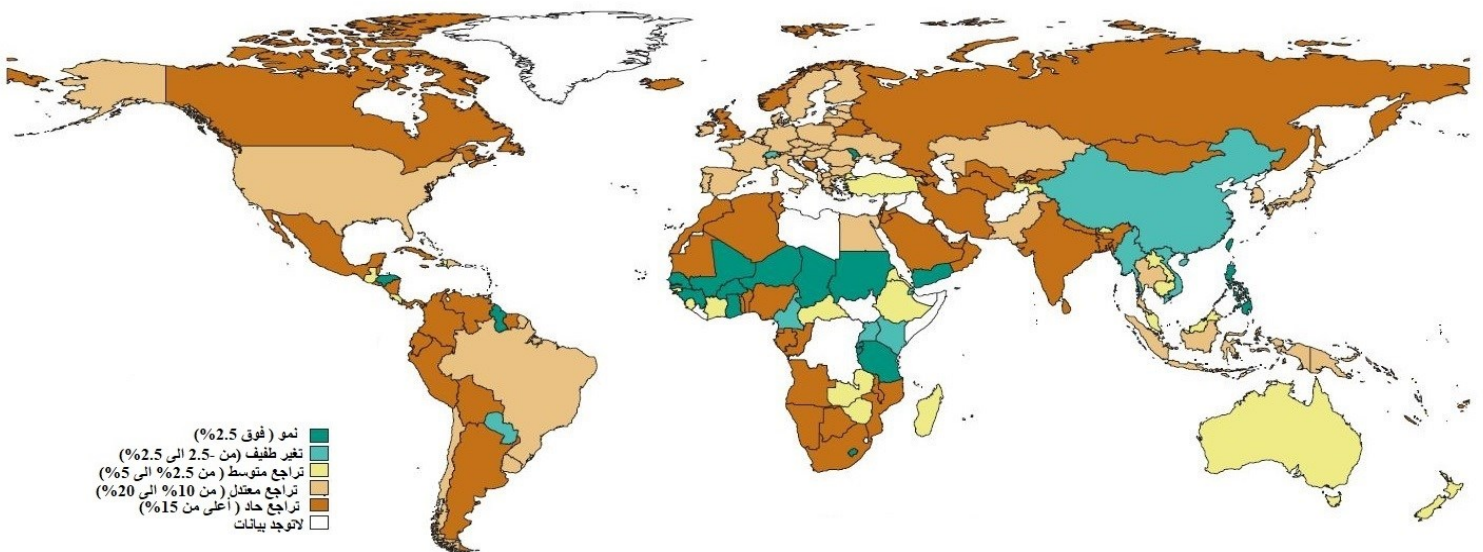
أداء التجارة الخارجية العالمية حسب القطاعات

في الأشهر التسعة الأولى من 2020 مقارنة بالفترة المناظرة من عام 2019



توقعات بارتفاع
التجارة الدولية
في عام 2021
إلى مستويات
عام 2019

اتجاهات التجارة في دول العالم خلال الأشهر التسعة الأولى من العام 2020



تجارة السلع والخدمات في العالم لعام 2019

في المقابل استمرت تجارة الخدمات في النمو في عام 2019، وإن كانت بوتيرة أبطأ، حيث ارتفعت قيمتها بمعدل 1.9% لتبلغ 6144 مليار دولار.

وفي السياق ذاته جاءت المحصلة الاجمالية سلبية حيث تراجعت قيمة صادرات السلع والخدمات في العالم بمعدل 1.7% لتبلغ 25.1 تريليون دولار.

وكنتيجة لسلسلة التراجعات او النمو الضعيف للتجارة العالمية مقارنة بالنتائج المحلي الإجمالي العالمي خلال السنوات العشر الماضية، تراجعت نسبة التجارة العالمية في السلع والخدمات الى الناتج العالمي، من ذروتها التي تجاوزت 30% في عام 2008. وظلت النسبة في اتجاه هبوطي منذ ذلك الحين مع توقعات باستقرارها عند حوالي 25% في عام 2020، وتحسنها تدريجيا اعتبارا من عام 2021. خصوصا في حال صدقت التوقعات بتجاوز معدل نمو تجارة السلع والخدمات في العالم معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات القليلة المقبلة.

بعد الانتعاش الذي شهدته التجارة الدولية في عام 2017، بدأت الاوضاع الاقتصادية في التدهور في النصف الثاني من عام 2018، وكذلك خلال عام 2019، بسبب التوترات التجارية بين الولايات المتحدة والصين، والمخاوف من خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بشكل غير منظم، فضلا عن تأثير التوقعات السلبية لتراجع الناتج العالمي بشكل عام.

واستنادا لقاعدة بيانات الاونكتاد في ديسمبر 2020، فقد شهدت صادرات العالم السلعية تراجعا خلال العام 2019 بمعدل 2.8% مقارنة بالعام السابق لتبلغ نحو 19 تريليون دولار. وطال التراجع مختلف مجموعات الدول في العالم، وبلغت معدلات الهبوط 2.5% في الدول المتقدمة و3% في الدول النامية و3.3% في الدول المتحولة.

أما على الصعيد القطاعي فقد أظهرت التجارة في الموارد الطبيعية أقوى انخفاض في عام 2019 بسبب تراجع أسعار معظم سلعها، في حين كان تراجع تجارة السلع المصنعة متواضعا. في مقابل ارتفاع قيمة التجارة في السلع الزراعية.



تطور حجم تجارة السلع ومعدلات نموها الفصلية في العالم



أهم مؤشرات التجارة العالمية بالمليار دولار

نسبة التغير %	التغير	2019	2018	بيان
-2.8	-539.4	18933.0	19472.5	صادرات السلع
1.9	117.3	6144.0	6026.7	صادرات الخدمات
-1.7	-422.1	25077.1	25499.2	صادرات السلع والخدمات

المصدر: الاونكتاد، قاعدة البيانات، ديسمبر 2020.

تجارة السلع والخدمات في الدول العربية لعام 2019

تجارة السلع والخدمات لعام 2019

عام 2019 ، وكذلك لتراجع الواردات بنسبة 2.1% من 1180.9 مليار دولار عام 2018 الى 1155.5 مليار دولار، خلال نفس الفترة.

وخلال العام 2019 استقرت حصة تجارة الدول العربية من السلع والخدمات عند نحو 4.8% من إجمالي تجارة العالم من السلع والخدمات والبالغ حجمها 50 تريليون دولار (مجموع الصادرات والواردات) وذلك مقارنة بالعام السابق 2018.

في المقابل تراجع حصة الدول العربية من تجارة السلع والخدمات في الدول النامية من 11.9% عام 2018 الى 11.7% عام 2019.

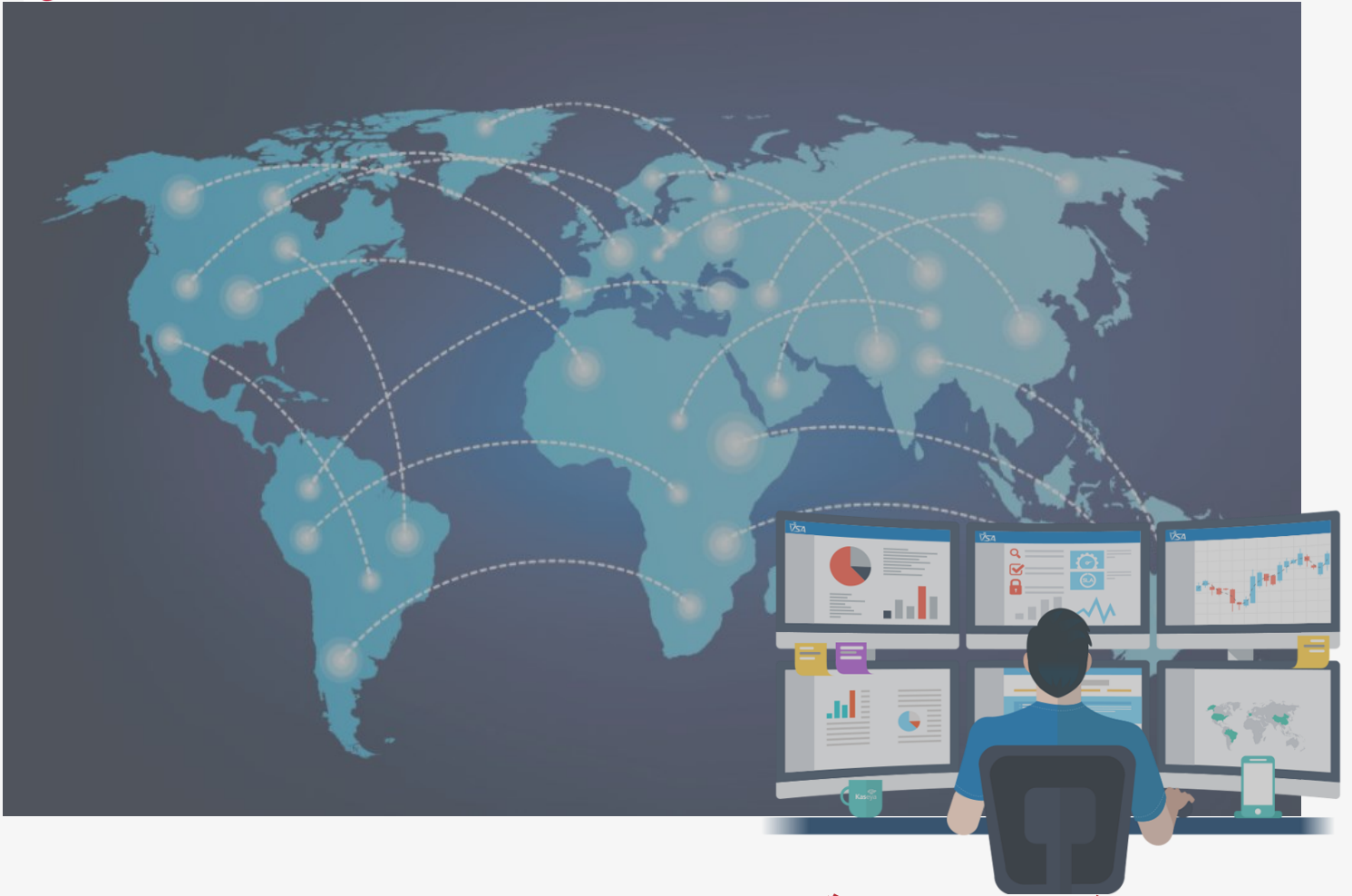
جاء تأثير التوترات التجارية بين القوى الرئيسية في العالم وفي مقدمتها الولايات المتحدة والصين، إضافة الى تراجع معدلات النمو في الاقتصادات الرئيسية المستوردة للنفط في العالم كبيرا على قطاع الطاقة ولاسيما النفط الذي لازال يمثل الحصة الأهم في صادرات دول المنطقة.

واستنادا الى قاعدة بيانات "الاونكتاد" في ديسمبر 2020، فقد تراجع تجارة السلع والخدمات في الدول العربية بنسبة 3.8% من 2486.6 مليار دولار عام 2018 لتبلغ قيمتها الاجمالية 2393.2 مليار دولار، عام 2019.

وقد جاء هذا التراجع كمحصلة لتراجع الصادرات بنسبة 5.2% من 1305.7 مليار دولار عام 2018 الى 1237.7 مليار دولار

تجارة السلع والخدمات في الدول العربية تراجعت بنسبة 3.8%

لتبلغ 2393.2 مليار دولار عام 2019



تجارة الخدمات في الدول العربية لعام 2019

أهم مؤشرات التجارة الخارجية للدول العربية بالمليار دولار

بيان	2018	2019	التغير	نسبة التغير %
تجارة السلع	1933.5	1864.6	-68.9	-3.6
صادرات السلع	1089.6	1019.6	-69.9	-6.4
واردات السلع	844.0	845.0	1.0	0.1
ميزان السلع	245.6	174.7	-70.9	-28.9
تجارة الخدمات	553.1	528.6	-24.4	-4.4
صادرات الخدمات	216.1	218.1	2.0	0.9
واردات الخدمات	336.9	310.5	-26.4	-7.8
ميزان الخدمات	-120.8	-92.4	28.3	-23.5
تجارة السلع والخدمات	2486.6	2393.2	-93.3	-3.8
صادرات السلع والخدمات	1305.7	1237.7	-68.0	-5.2
واردات السلع والخدمات	1180.9	1155.5	-25.4	-2.1
ميزان السلع والخدمات	124.8	82.2	-42.6	-34.1

المصدر: الاونكتاد، قاعدة البيانات، ديسمبر 2020.

شهدت تجارة الخدمات في الدول العربية تراجعاً بمعدل 4.4% من 553.1 مليار دولار عام 2018 إلى 528.6 مليار دولار لعام 2019 أي ما يعادل 4.4% من إجمالي تجارة الخدمات في العالم لنفس العام. حيث تصدر مجموعة الدول العربية خدمات بقيمة 218.1 مليار دولار، بحصة 3.55% من الإجمالي العالمي، فيما تستورد خدمات بقيمة 311 مليار دولار، بحصة تبلغ 5.3% من الإجمالي العالمي، إلا أن المؤشر الإيجابي هو تقلص العجز في ميزان تجارة الخدمات بمعدل 23.5% إلى 92.4 مليار دولار لعام 2019.

**تقلص العجز في ميزان
تجارة الخدمات بمعدل 23.5%
إلى 92.4 مليار دولار لعام 2019**



تجارة السلع في الدول العربية لعام 2019

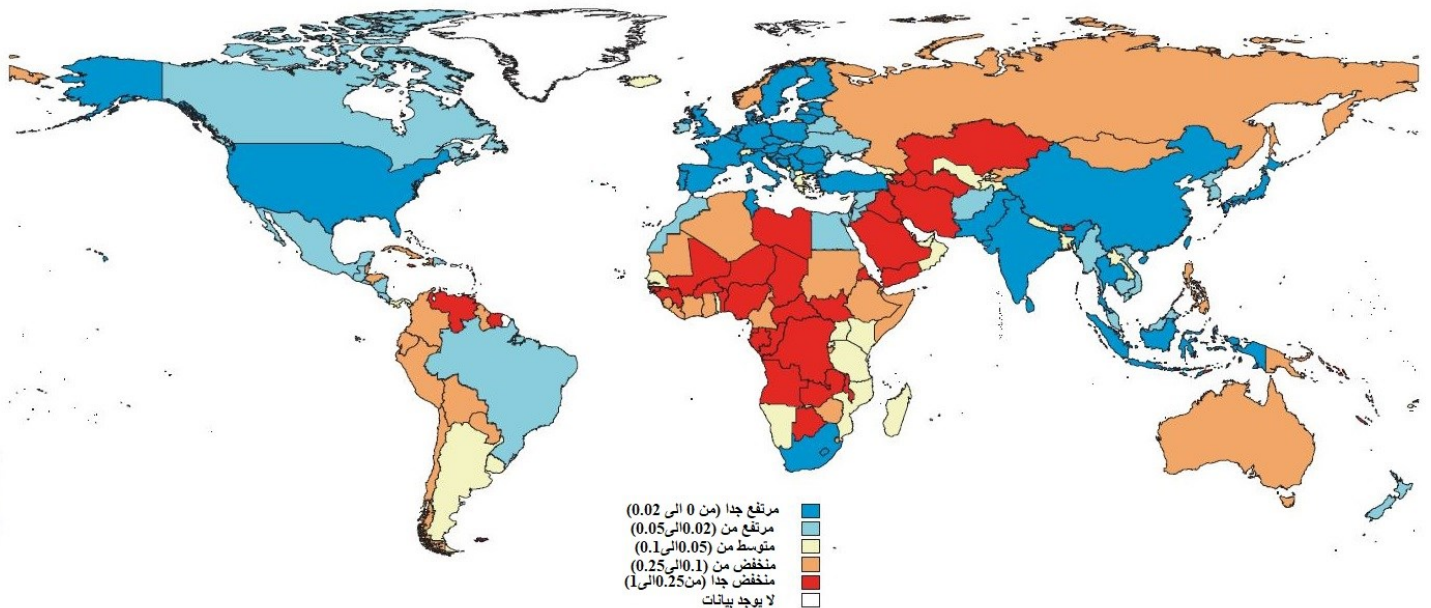
سجلت التجارة السلعية للدول العربية تراجعاً بنسبة 3.6% ليبلغ إجماليها 1864.6 مليار دولار عام 2019 وذلك كحصوله لتراجع حجم الصادرات السلعية بمعدل 6.4% إلى 1019.6 مليار دولار، واستقرار الواردات السلعية عند 845 مليار دولار. وكنتيجة لتلك التطورات تراجع الفائض التجاري لدول المنطقة بمعدل 28.9% ليبلغ 174.4 مليار دولار.

وتمثل التجارة العربية السلعية لعام 2019 نحو 4.9% من إجمالي التجارة السلعية في العالم، كما تمثل الصادرات السلعية العربية 5.4% من مجمل صادرات العالم، فيما تمثل الواردات 4.4% من مجمل الواردات العالمية السلعية.

وفي السياق ذاته، مثلت التجارة السلعية العربية ما نسبته 11.3% من مجمل تجارة الدول النامية لعام 2019. وذلك بعد تراجع حصتها في الصادرات من 12.57% إلى 12.13%، مقابل ارتفاع حصتها في الواردات من 10.12% إلى 10.49% ما بين عامي 2018 و2019.

إلا أن مؤشر تنوع الصادرات في دول العالم والصادر عن الأونكتاد لعام 2019 والموضح في الخريطة التالية يبرز التباين الكبير فيما بين الدول العربية في هذا المجال حيث يشير إلى ارتفاع درجة التنوع في تونس والمغرب ومصر ودول المشرق مقابل تراجعها في بقية الدول وخصوصاً المصدرة للنفط.

مؤشر تنوع الصادرات حسب المنتجات في جميع دول العالم لعام 2019



سجلت تجارة السلع
تراجعا بمعدل 3.6%
ليبلغ إجماليها
1864.6 مليار دولار
عام 2019 بحصة
4.9% من الإجمالي
العالمي



أهم المصدرين الى الدول العربية بالمليار دولار لعام 2019

الترتيب	الدولة	القيمة	الحصة %
1	الصين	128.9	15.3
2	الولايات المتحدة	65.0	7.7
3	الهند	50.5	6.0
4	ألمانيا	41.2	4.9
5	الإمارات	34.0	4.0
6	تركيا	33.1	3.9
7	فرنسا	31.7	3.8
8	إيطاليا	30.9	3.7
9	السعودية	30.7	3.6
10	اليابان	25.7	3.0
	إجمالي الدول العشر	472	56
	إجمالي الواردات	845	100

المصدر: الاونكتاد، قاعدة البيانات، ديسمبر 2020.

أهم الشركاء التجاريين (المصدرون الى المنطقة)

يظهر هيكل التبادل التجاري للدول العربية في السلع مع العالم لعام 2019 تركزا نسبيا على صعيد الواردات. حيث تستحوذ قائمة أهم 10 دول مصدرة الى المنطقة على نحو 56% من مجمل واردات الدول العربية، بقيمة واردات عربية من تلك الدول بلغت 472 مليار دولار، وقد حلت الصين في المقدمة بصادراتها البالغ قيمتها 128.9 مليار دولار وحصة بلغت 15.3% من الإجمالي العربي، في حين ضمن القائمة كلاً من الولايات المتحدة، والهند، وألمانيا، والإمارات، وتركيا، وفرنسا، وإيطاليا، والسعودية، واليابان بنسبة تراوحت ما بين 7.7% و3% على التوالي. وتستحوذ السلع المصنعة على الحصة الأكبر من صادرات الدول العشر للمنطقة خصوصا وان غالبيتها دول صناعية.

الصين أكبر مصدر للمنطقة بقيمة 128.9 مليار دولار وبحصة 15.3% من مجمل واردات الدول العربية

أهم المستوردين من الدول العربية بالمليار دولار لعام 2019

الترتيب	الدولة	القيمة	الحصة %
1	الصين	137.9	13.5
2	الهند	108.4	10.6
3	اليابان	83.7	8.2
4	كوريا الجنوبية	67.4	6.6
5	الولايات المتحدة	43.3	4.2
6	سنغافورة	36.7	3.6
7	إيطاليا	29.1	2.9
8	السعودية	28.1	2.8
9	إسبانيا	26.7	2.6
10	فرنسا	26.6	2.6
	إجمالي الدول العشر	587.9	57.7
	إجمالي الواردات	1019.6	100

المصدر: الاونكتاد، قاعدة البيانات، ديسمبر 2020.

أهم الشركاء التجاريين (المستوردون من المنطقة)

مثلما هو الحال في الواردات فقد كشف هيكل الصادرات السلعية في الدول العربية عن تركيز نسبي قريب من نسبة تركيز الواردات. حيث استحوذت قائمة أهم 10 دول مستوردة من المنطقة على نحو 57.7% من مجمل صادرات الدول العربية، بقيمة صادرات عربية بلغت 587.9 مليار دولار، وقد حلت الصين في المقدمة بواردات من المنطقة بلغت قيمتها 137.9 مليار دولار وحصة بلغت 13.5% من الإجمالي العربي، في حين ضمن القائمة كلاً من الهند، واليابان، وكوريا الجنوبية، والولايات المتحدة، وسنغافورة، وإيطاليا، والسعودية، وإسبانيا، وفرنسا بنسبة تراوحت ما بين 10.6% و2.6% على التوالي. مع استحواذ النفط على الحصة الأهم من صادرات المنطقة الى تلك الدول.

10 دول تستحوذ على 57.7% من صادرات الدول العربية السلعية بقيمة 587.9 مليار دولار



أهم الدول العربية المصدرة بالمليار دولار لعام 2019

الترتيب	الدولة	القيمة	الحصة %
1	الإمارات	315.9	31.0
2	السعودية	261.6	25.7
3	العراق	82.3	8.1
4	قطر	72.9	7.2
5	الكويت	64.5	6.3
6	سلطنة عمان	41.0	4.0
7	الجزائر	35.8	3.5
8	المغرب	29.1	2.9
9	مصر	29.0	2.8
10	ليبيا	24.4	2.4
	إجمالي الدول العشر	956.6	93.8
	إجمالي الواردات	1019.6	100

المصدر: الاونكتاد، قاعدة البيانات، ديسمبر 2020.

أهم الدول العربية المستوردة بالمليار دولار لعام 2019

الترتيب	الدولة	القيمة	الحصة %
1	الإمارات	267.9	31.7
2	السعودية	153.2	18.1
3	مصر	70.9	8.4
4	المغرب	50.7	6.0
5	العراق	46.3	5.5
6	الجزائر	41.9	5.0
7	الكويت	33.6	4.0
8	قطر	29.2	3.5
9	سلطنة عمان	23.2	2.7
10	تونس	21.6	2.6
	إجمالي الدول العشر	738.5	87
	إجمالي الواردات	845.0	100

المصدر: الاونكتاد، قاعدة البيانات، ديسمبر 2020.

أهم الدول العربية المصدرة

يكشف التوزيع الجغرافي للصادرات في الدول العربية، تركزا كبيرا في عدد محدود من الدول. حيث تستحوذ اهم 10 دول مصدرة من المنطقة العربية على 93.8% من مجمل صادرات المنطقة بقيمة 956.6 مليار دولار لعام 2019. بل ان الامارات والسعودية استحوذتا على 56.6% من مجمل الصادرات العربية خلال نفس العام، مع الاخذ في الاعتبار التأثير الكبير للصادرات النفطية في غالبية دول القائمة إضافة الى النشاط الكبير لإعادة التصدير في الامارات، التي حلت في المقدمة بحصة بلغت 31%، تلتها السعودية بحصة بلغت 25.7%، حيث ضمت القائمة كلاً من العراق، وقطر، والكويت، وسلطنة عمان، والجزائر، والمغرب، ومصر، وليبيا بنسب تراوحت ما بين 8.1% و 2.4% على التوالي.

956.6 مليار دولار صادرات 10 دول عربية بحصة 93.8% من إجمالي المنطقة لعام 2019

أهم الدول العربية المستوردة

استحوذت اهم 10 دول مستوردة في المنطقة العربية على 87% من مجمل واردات المنطقة بقيمة 738.5 مليار دولار لعام 2019. كما استحوذت كل من الامارات والسعودية على 49.8% من مجمل الواردات العربية خلال نفس العام، وبفضل النشاط الكبير لإعادة التصدير في الامارات أيضا فقد حلت في المقدمة بحصة 31.7%، تلتها السعودية بحصة 18.1%، حيث ضمت القائمة كلاً من مصر، والمغرب، والعراق، والجزائر، والكويت، وقطر، وسلطنة عمان، وتونس بنسب تراوحت ما بين 8.4% و 2.6% على التوالي.

10 دول عربية تستورد بقيمة 738.5 مليار دولار وتستحوذ على 87% من مجمل واردات المنطقة لعام 2019



أهم سلع الصادرات العربية

المواد الأولية
تمثل الحصة الأكبر
من صادرات
الدول العربية
بحصة تتجاوز
%74
خلال العام
2019

صادرات الدول العربية حسب التوزيع السلعي بالمليار دولار					بيان
التغير في الحصة	الحصة	الدول العربية	الحصة	الدول العربية	
%	%	2019	%	2018	
0.4	4.3	44.0	4.0	43.2	المواد الغذائية
0.0	0.3	3.0	0.3	3.1	المواد الخام الزراعية
0.0	3.8	39.2	3.8	41.4	الخامات والمعادن
-2.0	59.3	605.0	61.3	667.9	الوقود
1.5	5.8	58.8	4.2	46.3	اللؤلؤ والأحجار الكريمة والذهب غير النقدي
0.2	25.7	261.7	25.5	277.7	البضائع المصنعة
-0.1	0.8	8.0	0.9	10.0	أخرى غير مصنف
0.0	100.0	1019.6	100.0	1089.6	الإجمالي

المصدر: الاونكتاد، قاعدة البيانات، ديسمبر 2020.

لازالت المواد الأولية بأنواعها تمثل الحصة الأكبر من صادرات الدول العربية بحصة تتجاوز 74% على أقل تقدير خلال العام 2019. حيث صدرت الدول العربية وقودا بقيمة 605 مليارات دولار عام 2019، ومثلت تلك القيمة نحو 59.3% من مجمل الصادرات السلعية

العربية، رغم انها تراجعت مقارنة مع 61.3% عام 2018، وذلك بسبب هبوط أسعار وعائدات تصدير النفط. في المقابل استقرت حصة صادرات السلع المصنعة عند 25.7% من مجمل الصادرات، فيما زادت حصة صادرات اللؤلؤ والأحجار الكريمة والذهب غير النقدي من 4.2% عام 2018 الى 5.8% عام 2019، وشهدت حصة المواد الغذائية ارتفاعا طفيفا الى 4.3%، مع استقرار حصة الخامات والمعادن عند 3.8%.

أهم سلع الواردات العربية

الدول العربية
تستورد سلعا
مصنعة بقيمة
556.8 مليار
دولار وبحصة
%65.9
من إجمالي
الواردات السلعية

واردات الدول العربية حسب التوزيع السلعي بالمليار دولار					بيان
التغير في الحصة	الحصة	الدول العربية	الحصة	الدول العربية	
%	%	2019	%	2018	
0.3	13.9	117.8	13.7	115.5	المواد الغذائية
0.0	0.9	7.5	0.9	7.6	المواد الخام الزراعية
0.0	3.2	27.4	3.2	27.0	الخامات والمعادن
-0.6	7.6	64.4	8.2	69.1	الوقود
1.0	5.6	47.1	4.6	38.5	اللؤلؤ والأحجار الكريمة والذهب غير النقدي
1.3	65.9	556.8	64.6	545.4	البضائع المصنعة
-2.0	2.8	23.9	4.8	40.8	أخرى غير مصنف
0.0	100.0	845.0	100.0	844.0	الإجمالي

المصدر: الاونكتاد، قاعدة البيانات، ديسمبر 2020.

كالمعتاد استحوذت السلع المصنعة على الحصة الأهم من واردات الدول العربية السلعية من الخارج لعام 2019. حيث بلغت قيمتها 556.8 مليار دولار وبحصة بلغت 65.9% مقارنة مع واردات مصنعة بقيمة 545.4 مليار دولار وبحصة 64.6% عام 2018، فيما بلغت

حصة المواد الغذائية 13.9%، ثم الوقود بحصة 7.6%، ثم اللؤلؤ والأحجار الكريمة 5.6%، ثم الخامات والمعادن 3.2%، ثم المواد الخام الزراعية 0.9%، وشهدت كل الحصص ارتفاعا او استقرارا خلال العام 2019 مقارنة بالعام 2018، فيما عدا الوقود الذي تراجعت حصته نتيجة انخفاض قيمة وارداته.

التجارة العربية البينية

التجارة العربية البينية لعام 2019 بالمليون دولار (بيانات الصادرات)

الإجمالي	اليمن	الإمارات	تونس	سوريا	السودان	فلسطين	الصومال	السعودية	قطر	سلطنة عمان	المغرب	موريتانيا	ليبيا	لبنان	الكويت	الأردن	العراق	مصر	جيبوتي	البحرين	الجزائر	المصدر/ المستورد
1662.6	..	11.9	949.5	1.2	7.5	..	223.5	7.3	23	15.2	1.7	40.7	..	380	..	1.1	..	الجزائر
9484.2	18.5	2798.7	19.2	6.5	4.9	5.3	1.4	2893.5	341.9	784.8	141.1	2.7	18.7	43.4	1330.6	153.2	246.7	598	11	..	64.1	البحرين
2033	1357.2	1.5	491.8	19.5	0.1	1.1	161.6	..	0.2	..	جيبوتي
9717	255.4	2039.2	572.7	246	481.3	137.7	67.1	1800.1	0.2	141.2	596.3	21	624.6	434.1	530.6	797.6	397.7	..	38.2	70.4	465.6	مصر
1700.3	0.3	998.8	0.1	10.8	..	0	..	4.6	11.6	357.8	44.2	3.8	2.5	41.5	..	224	..	0.2	0.1	العراق
3059.8	44.5	333.1	11.6	61.4	70.9	187.1	3	780.9	126.7	47.2	16	1.3	33.7	161.6	316.9	..	582.4	147.6	1.5	59.7	72.7	الأردن
6752.9	5.9	2330.3	22	4	46.8	0.7	0.2	786.7	506.7	150	33.4	0.8	2.5	327.8	..	103.2	649.4	1606.5	1.1	154.5	20.4	الكويت
2161.4	9.8	731.4	11.7	239.3	11.1	..	0.6	274.1	160.1	36.8	18	1.1	35.6	..	75.3	111.8	214.7	171.5	1.5	18.9	38.1	لبنان
1803.2	0	696	40.4	..	1.4	2.6	2.7	7.8	48.1	0.2	..	76.5	0	0.1	..	920.4	..	0	7	ليبيا
51.7	..	37.2	2.4	..	0	0	..	0.9	0	0	0.3	..	0.4	1.4	0	0.1	0.1	1.2	0.1	7.4	0.2	موريتانيا
1288.6	1.9	100.5	90.7	66	3.5	3.2	0.4	118.2	46.3	37.2	..	171.7	66.4	71.2	37.8	20.8	62.5	117.7	131.8	5.5	135.3	المغرب
11007.2	610.9	3089.3	5	7.2	12.1	..	362.2	4478.5	1227.2	..	28.7	0	42.6	25.6	447.3	25.3	82.9	105.9	351.6	88.2	16.7	سلطنة عمان
3097.1	2.3	1010.9	24.4	3.7	26.6	9.8	2.1	0	..	826.4	49.3	0.8	4.5	35.7	380.6	32.9	157.5	34.6	48.2	..	446.8	قطر
32549.4	723.4	10157	239.9	50.3	589.9	64.1	57.2	..	0	967.3	959.8	17	91.5	309.6	2792.2	2898.8	797.8	6105.1	1066.5	4391.7	270.5	السعودية
119.4	88.3	..	0	21	..	4.4	4.1	..	1.6	الصومال
116.5	1	25	0	16.7	5.3	1.7	0.4	0.1	..	0.4	8.2	54.2	1.2	0.3	..	0.3	1.7	فلسطين
2565.8	5.8	1514.6	11.3	18.3	..	0	3.6	578.4	45.9	1.9	0.1	0	0.5	28.1	7.5	29	1	299.9	8.2	8.2	3.5	السودان
1774.2	8.1	30.5	1.7	..	6.9	..	0.1	95.1	10.1	2.8	5.5	0.1	22.5	83.2	31.6	35.8	1298.9	52.7	0.3	1.7	86.6	سوريا
1458.7	1.9	67.2	..	21.3	3.2	0.2	0.1	43.5	21.7	11.8	236.9	12	538.9	15.7	4.5	14	10	57.6	0.7	1	396.5	تونس
74259.3	1476.1	..	227.9	350.9	1460.7	54.6	1690.5	15570	490.5	14820	1143.8	406.5	275.2	910.4	7831.4	1019.5	20733	2823.1	373.1	1859.5	743.8	الإمارات
543.4	..	114.7	0.8	0.4	2.2	0	9.3	145.5	2.4	154.9	0	..	0.7	0.8	6.8	1.2	4.9	14.1	78.6	6	0.1	اليمن
167206	4611	26088	2231	1086	2722	462.7	2198	28082	3047	18349	3550	642.6	1781	2546	13806	5384	25240	13823	2112	6675	2770	الإجمالي

المصدر: الاونكتاد، قاعدة البيانات، ديسمبر 2020.

**تراجع الصادرات
العربية البينية
بمعدل 3% الى
167.2 مليار
دولار عام 2019
لتمثل حصتها
16.4% من
مجملة الصادرات
السلعية العربية**

وفق بيانات الاونكتاد تراجع قيمة التجارة العربية البينية (بيانات الصادرات) خلال العام 2019 بمعدل 3% مقارنة بعام 2018 لتبلغ 167.2 مليار دولار بحصة تبلغ 16.4% من مجمل صادرات الدول العربية السلعية.

في المقابل استقرت قيمة الواردات العربية البينية عند 122.2 مليار دولار لتمثل 14.4% من مجمل الواردات السلعية العربية لعام 2019.

وفي هذا السياق مثلت التجارة العربية البينية (الصادرات + الواردات) ما نسبته 15.5% من مجمل التجارة العربية السلعية الخارجية (الصادرات + الواردات) خلال العام 2019.

اما التجارة البينية الخليجية والبالغ حجمها 142.5 مليار دولار (الصادرات + الواردات) فقد مثلت نحو 49.2% من مجمل التجارة العربية البينية لعام 2019، حيث بلغت صادرات دول الخليج البينية نحو 82.5 مليار دولار فيما بلغت الواردات نحو 60 مليار دولار.

آفاق التجارة العربية

تجارة السلع والخدمات في الدول العربية بالمليار دولار

واردات					صادرات					الدولة
توقعات					توقعات					
%	2021	%	2020	2019	%	2021	%	2020	2019	
27.1	53.0	-23.1	41.7	54.2	5.7	27.6	-31.9	26.1	38.3	الجزائر
4.5	23.1	-12.3	22.1	25.2	7.8	26.2	-17.9	24.3	29.6	البحرين
13.4	80.4	-18.2	70.9	86.7	13.2	60.0	-43.6	53.0	93.9	العراق
2.3	58.4	-12.2	57.1	65.0	9.1	52.6	-33.4	48.2	72.4	الكويت
5.8	29.0	-16.2	27.4	32.7	7.2	32.7	-29.1	30.5	43.0	سلطنة عمان
3.4	55.5	-19.6	53.7	66.8	11.9	76.1	-26.1	68.0	92.0	قطر
15.5	201.0	-17.1	174.1	210.0	17.9	219.1	-35.0	185.8	285.8	السعودية
11.2	300.7	-11.8	270.4	306.5	15.0	364.9	-18.0	317.4	387.2	الإمارات
14.8	10.1	-17.8	8.8	10.7	50.0	1.5	-37.5	1.0	1.6	اليمن
7.0	4.6	-10.4	4.3	4.8	9.8	4.5	-19.6	4.1	5.1	جيبوتي
-18.9	57.0	-9.8	70.3	77.9	-23.0	37.2	-8.7	48.3	52.9	مصر
8.9	20.9	-13.1	19.2	22.1	25.0	14.5	-28.8	11.6	16.3	الأردن
3.7	16.9	-48.3	16.3	31.5	34.4	12.1	-51.1	9.0	18.4	لبنان
8.1	4.0	0.0	3.7	3.7	8.3	2.6	-7.7	2.4	2.6	موريتانيا
20.9	52.6	-20.8	43.5	54.9	28.0	38.9	-30.9	30.4	44.0	المغرب
11.5	5.8	0.0	5.2	5.2	71.4	1.2	-36.4	0.7	1.1	الصومال
3.1	9.9	-2.0	9.6	9.8	16.7	7.0	13.2	6.0	5.3	السودان
23.8	20.8	-32.0	16.8	24.7	30.6	16.2	-35.8	12.4	19.3	تونس
18.9	8.8	-19.6	7.4	9.2	21.1	2.3	-29.6	1.9	2.7	فلسطين
9.7	1012	-16.2	923	1101	13.2	997.1	-27.3	881	1212	الدول العربية

المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير الآفاق الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط ووسط آسيا، أكتوبر 2020.

أولاً: اتجاهات تجارة السلع والخدمات في الدول العربية

من المرجح ان تتراجع قيمة تجارة المنطقة العربية من السلع والخدمات بمعدل 22% الى 1803.5 مليارات دولار خلال العام 2020 متأثراً بفيروس كورونا المستجد والإجراءات المصاحبة له وذلك حسب تقرير الآفاق الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط ووسط آسيا، الصادر عن صندوق النقد الدولي في أكتوبر 2020، وذلك كمحصلة لهبوط الصادرات بمعدل 27.3% والواردات بمعدل 16.2% خلال نفس الفترة. وحسب نفس المصدر من المرجح ان تتراوح معدلات الهبوط في صادرات الدول العربية ما بين 7.7% و 51.1% خلال العام 2020.

في المقابل يتوقع الصندوق ان تعاود تجارة السلع والخدمات في الدول العربية ارتفاعها بمعدل 11.4% خلال العام 2021، مقارنة بالعام السابق كانعكاس متوقع لارتفاع قيمة الصادرات بمعدل 13.2%، وخصوصاً مع تحسن أسعار وعائدات النفط. وكذلك للارتفاع المتوقع في الواردات بمعدل 9.7% خلال نفس الفترة.

هبوط متوقع
لقيمة تجارة الدول
العربية من السلع
والخدمات
بمعدل 22%
الى 1803.5
مليار دولار
خلال العام 2020
تأثراً بفيروس
كورونا المستجد



ثانياً: اتجاهات تجارة السلع في الدول العربية

من المرجح ان تشهد التجارة السلعية في الدول العربية تراجعاً خلال العام 2020، وذلك استناداً الى توقعات العديد من المنظمات الدولية والإقليمية، وأبرزها ما يلي:

◆ تشير أحدث بيانات الاونكتاد الصادرة في ديسمبر 2020 عن الأداء الفصلي للتجارة السلعية في 9 دول عربية هي: الجزائر، والبحرين، ومصر، والأردن، والكويت، ولبنان، والمغرب، والسعودية، وتونس الى نمو سلبي لأحجام الصادرات وكذلك الواردات خلال الاربع الثلاثة الأولى من العام 2020 (فيما عدا مصر والأردن بالنسبة للصادرات خلال الربع الأول) وقد تراوحت نسب التراجع الفصلي ما بين 1.2% ونحو 50%، فيما تراوحت نسب الهبوط خلال الأشهر التسعة الأولى من العام 2020 ما بين 15.2% و 58.8%. وفي نفس السياق تراوحت نسب هبوط الواردات في تلك الدول خلال الأشهر التسعة الأولى من العام 2020 ما بين 5.4% و 45.7%.

◆ تتوقع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا "الاسكوا" في مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية السنوي 2020-2019 "الوقائع وآفاق في المنطقة العربية" الصادر في يناير 2021، ان تشهد الصادرات السلعية العربية في 22 دولة عربية هبوطاً بمعدلات تتراوح ما بين 3.7% و 21.2% خلال العام 2020، في المقابل تتوقع ان تشهد الواردات السلعية العربية هبوطاً في 17 دولة عربية بمعدلات تتراوح ما بين 3.3% و 20.6% خلال العام 2020.

◆ بالنسبة لعام 2021 يتوقع تقرير الاسكوا نمواً لصادرات السلع في جميع الدول العربية بمعدلات تتراوح ما بين 2.8% و 18%، في المقابل يتوقع التقرير أن تشهد الواردات السلعية في 20 دولة عربية نمواً بمعدلات تتراوح ما بين 2.3% و 22.6%.

◆ يتوقع صندوق النقد الدولي في تقرير أكتوبر 2020 ان يشهد متوسط أسعار النفط تراجعاً بمعدل 32.1% الى 41.7 دولار للبرميل خلال العام 2020، كما يتوقع ان تعاود الأسعار صعودها بمعدل 12% خلال العام 2021 الى 46.7 دولاراً للبرميل. حيث تؤثر صادرات الوقود على مجمل الصادرات السلعية العربية بصورة كبيرة نظراً لأنها تمثل وحسب بيانات العام 2019 نحو 59.3% من مجمل صادرات المنطقة السلعية، ونحو 7.6% من مجمل وارداتها.

معدلات النمو الفصلية للصادرات والواردات
السلعية لعدد من الدول العربية
مقارنة بالفترات المناظرة من العام السابق %

الصادرات

2020			الدولة
الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	
-26.8	-35.0	-6.7	الجزائر
-19.6	-22.5	-5.7	البحرين
-6.1	-14.3	4.9	مصر
-5.3	-14.4	4.7	الأردن
-36.3	-32.8	-3.8	الكويت
-27.3	-30.9	-1.2	لبنان
4.9	-26.2	-9.9	المغرب
-18.5	-11.5	-11.6	السعودية
-4.5	-25.0	-3.3	تونس

الواردات

-14.4	-21.4	-18.7	الجزائر
-18.8	-14.3	-0.1	البحرين
-15.5	-15.3	-14.2	مصر
2.1	-13.0	-5.4	الأردن
-23.8	-27.5	-11.7	الكويت
-47.5	-49.9	-39.5	لبنان
-12.8	-23.7	-2.4	المغرب
-20.0	-19.5	-3.9	السعودية
-11.1	-27.2	-1.6	تونس

المصدر: الاونكتاد، قاعدة البيانات، ديسمبر 2020.

نسب هبوط الصادرات خلال الأشهر
التسعة الأولى من العام 2020 تراوحت
ما بين 15.2% و 58.8%

صادرات السلع العربية تراجعت
تأثراً بهبوط النفط بنسبة 32%
خلال العام 2020

ملاح التجارة الخارجية في 21 دول عربية



تتضمن النشرة جزءا عن ملاح التجارة الخارجية في الدول العربية يعرض أهم المعلومات عن التجارة الخارجية في كل دولة عربية من خلال رصد تطور عدد من مؤشرات الأداء في 21 دولة وتشمل ما يلي:

- تطور قيمة صادرات وواردات السلع والخدمات وحصتها من الإجمالي العربي والعالمي ومعدلات التغير في عام 2019 وخلال السنوات العشر الماضية؛
- هيكل التجارة السلعية وتوزيعها على أهم القطاعات السلعية وخصوصا صادرات وواردات المواد الزراعية والوقود والمصنوعات؛
- التوزيع الجغرافي لقيم صادرات وواردات الدولة مع بقية الدول العربية خلال عامي 2018 و2019؛
- أهم 10 شركاء تجاريين للدولة من حيث القيمة على صعيد الصادرات وكذلك الواردات وحصة كل منها من مجمل الصادرات والواردات؛
- أهم 5 سلع تصدرها وتستوردها الدولة في تجارتها مع العالم خلال الأعوام 2017 و2018 و2019.
- طاقة النقل البحري من حيث عدد سفن الأسطول البحري التجاري للدولة، وعدد الحاويات النمطية (20 قدما) التي يتم تداولها سنويا في موانئها البحرية؛
- عدد من المؤشرات الأخرى التي تستخدم في رصد تطور الأداء التجاري للدولة ومنها مؤشر الانفتاح التجاري أي نسبة التجارة الدولية في السلع والخدمات للدولة لإجمالي ناتجها المحلي الاجمالي، وحصة كل مجموعة سلعية أو خدمة رئيسية في الصادرات او الواردات السلعية او الخدمية.
- مؤشر القوة الشرائية للصادرات، ومستوى التركيز والتنوع السلعي للصادرات والواردات.
- تطور عدد سفن الاسطول البحري التجاري، وإجمالي عدد الحاويات النمطية المتداولة في الموانئ خلال السنوات العشر الأخيرة.

سيتم نشر تقارير الدول تباعا حسب الترتيب الأبجدي على حسابي المؤسسة على تويتر ولينكد إن والموقع الشبكي



www.dhaman.org



المؤسسة العربية لضمان
الإستثمار وائتمان الصادرات
The Arab Investment & Export
Credit Guarantee Corporation



تقدم خدمات التأمين للمستثمرين والمصدرين والمؤسسات المالية
ضد المخاطر التجارية والسياسية

**Provides insurance services to investors, exporters and financial
institutions against commercial and political risks**



المقر الدائم للمنظمات العربية

دولة الكويت

ص.ب 23568

الصفة 13096

تقاطع طريقي المطار

وجمال عبد الناصر

+965 2495 9555



www.dhaman.org

